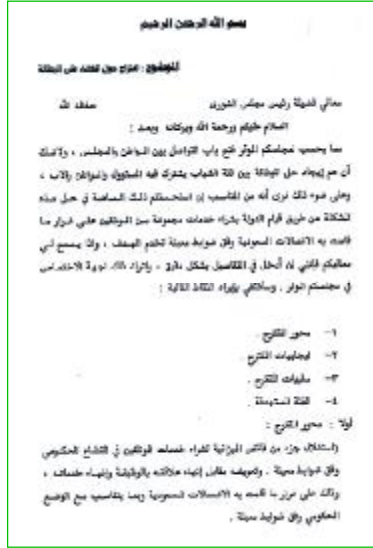


ابن مفرح يقترح شراء خدمات موظفي الحكومة لحل مشكلة البطالة

تقدم المواطن تركي بن مفرح بعريضة إلى رئيس المجلس يقترح فيها استغلال جزء من فائض الميزانية لشراء خدمات الموظفين في القطاع الحكومي وإنهاء خدماتهم وفق ضوابط معينة على أن يتم تعويض الموظف مقابل ذلك.

ويرى ابن مفرح أن ذلك سيساهم في حل مشكلة البطالة دون استحداث وظائف جديدة، ويحد من التضخم الإداري في الجهاز الحكومي وتمكننا من الاستفادة من بعض الخبرات في المدن الاقتصادية وخلق فرص عمل واستثمارات جديدة في القطاع الخاص من خلال توجه بعض المستفيدين من النظام المقترح إلى ذلك القطاع.

اللجنة الفرعية للعرائض رأّت أن الفكرة جيدة بالدراسة مع مندوبي وزارة الخدمة المدنية، وأصدرت توصيتها بذلك.



طلب رعاية المعوقين

في عريضة واصف كابلي

رفع المواطن واصف كابلي عريضته إلى

معالي رئيس المجلس عارضاً فيها اقتراحه

كيفية رعاية المعوقين وكذلك معرفاً بمرکز

تأهيل المعوقين بجدة.

كابلي أشار إلى أهمية رعاية ذوي

الاحتياجات الخاصة وإعادة تأهيلهم كل

حسب حالته ليكونوا فاعلين في المجتمع

برغم إعاقتهم، وطالب كذلك إيجاد دعم

سنوي من الدولة للمراكز الخاصة

تناسب مع خدمات كل مركز، على أن

تسمح الشؤون الاجتماعية بإعطاء

تراخيص للإيواء الكامل بدل الاكتفاء

بالرعاية النهارية علاوة على منح تصاريح

للتدريب والتأهيل المهني.

واختتم كابلي عريضته بطلب السماح

بإقامة نادر رياضي وثقافي واجتماعي

للمعوقين لمزيد من الرعاية ودعم دورهم

في المجتمع.

لجنة العرائض أوصت بإحالة العريضة

إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة

والشباب.



عدي الشمري يطالب بتحويل هيئة الأمر بالمعروف إلى وزارة لها

رفع المواطن عدي الشمري وآخرون إلى رئيس المجلس عريضة طالبوا فيها بتحويل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى وزارة ودعم جهازها بالحوافز المادية والعينية مما يرقى بعمل رجال الهيئة لأداء دور أكثر فعالية في المجتمع.

وقال الشمري في عريضته والتي وقع عليها كذلك عدد ٢٦ مواطناً "إن تزايد عدد دعاة الباطل وثورة الاتصالات الهائلة التي نعيشها الآن بتقنياتها الحديثة باختلاف مصادرها تمبرطنا صباح مساء بما يدعو إلى تمييع الأخلاق وانطلاقاً من هذا الأمر نأمل أن يأخذ مجلس الشورى الأمر بعين الاعتبار دعماً

للهيئة ودرءاً للكثير من الأخطار التي تحديق ببلادنا الحبيبة".

لجنة العرائض درست الاقتراح المذكور وأحالت العريضة إلى لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان للاختصاص.

